








# قبل أن نظل نكرر الأخطاء إلى ما لا نهاية

# أبعدوا الأغبياءَ و الجُهلاءَ عن مواقع المسؤولية

## رسائل موجهة إلى القوات المسلحة المصرية

### بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١١ الساعة الواحدة وخمسة عشر دقيقة صباحاً

١. أعلن السيد **وزير الزراعة** من قبلُ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١١ الماضى عن خطة أو مشروع وزارة الزراعة فيما يتعلق **بتوزيع مساحة ما يقارب ٤٨٠٠٠ فداناً (ثمانية وأربعون ألف فدان) من الأراضى القابلة للزراعة والإستصلاح الزراعى على شباب الخريجين وصغار المزارعين.** ثم أعاد **مجلسُ الوزراء بكامل هيئته** طبقاً للمنشور بالصحف اليومية صباح اليوم الإعلانَ ذاتِه بعد دراسة المشروع وتوضيح أهدافه القومية وجوانبه الإجتماعيةِ وتقريظ النتائج المرْجوة منه فى توسيع البُعْد الأفقى الزراعى فى الأراضى المخصصة له وأيضاً بعدَ زيادة مساحة الأراضى المخصصة لهذا الغرض وإضافة فئاتٍ أخرى للمستفيدين من هذا المشروع شملت أسَرَ الشهداء والمُسرحين والعاملين بالدولة ممن تركوا وظائفهِم لهذا الغرض .. الخ .. ولم يكن مُتبقياً على تحقيق الأغراض الإجتماعية النبيلة لهذا المشروع الخيْرى سوى إضافة الباعَة الجائلين إلى قائمة المستفيدين منه.

٢. يثيرُ هذا القرار وهذا المشروع الإستغرابَ والإستنكار لدى كل من يعرفُ بعضاً من أسباب **إنهيار قطاع الزراعة بالوطن** ومن يعرف جزءاً من تفاصيل التاريخ البعيد والقريب لهذا الإنهيار لأنه يُعيدُ تهيئة الأجواء لنفس تلك الأسباب **ويمهِّد الطريق لأفكارٍ مماثلة كفيلة بالقضاء المُبْرَمْ على البقية الباقية من قطاع الزراعة** بالوطن فيما قد لا يتجاوز عَقْداً أو عَقْدَيْنِ مُقْبِلَيْن من الزمان. فقد **كان قانون الإصلاح الزراعى ـ رغم مقاصِدَهُ الإجتماعية النبيلة ـ بداية لخرابٍ كبير ساهم فى تدمير البنية الإقتصادية للزراعة** بسبب ما تضمنه وما أدى إليه من **توريثْ وتقسيم وتفتيتْ مستمر ومُتزايد للرقعة الزراعية** لدى المستفيدين منه إلى أن أصبحَت المساحات الزراعية الخاصة بكل منهم صغيرة إلى الحد الذى جعلها **قاصرة وعاجزة عن الوفاء بمتطلبات النشاط الإقتصادى المُربِح.** وكان البديل لهذا الوضع كارثة نعانى منها جميعاً إلى الآن بعد أن طالت آثارُها المدمرة جميعَ أنحاء الريف المصرى وتعددت مظاهرُها التى شملت البناء على هذه المساحات الصغيرة أو بيعِها للغرض نفسه أو لتغيير النشاط الزراعى وهَجْرِه إلى أنشطة تجارية عديمة الفائدة أو تجريفها لصناعة الطوب الأحمر .. الخ.

٣. يُصيبُ المرءُ الإستغراب لصدور مثل هذا القرار من وزير الزراعة ومن تعضيد مجلس الوزراء له لما يثيرُه من تساؤلات تقدَحْ فى الأهلية الفكرية بل والقدرة العقلية لمن إتخذوه ولمن يؤيدونه :

أ. فهل يجهَلونَ جميعاً ــ بغض النظر عن التاريخ القريب الكاشِف لهذه الحقائق البديهية والمنطقية ـ أن **تفتيتَ ونقص وتضاؤل المساحة الزراعية هو بداية الطريق للخسارة فى مجال الإقتصاد الزراعى** ؟ وأن السماحَ بإستمرار هذه الظاهرة أو بظهورها من جديد بمثل هذا القرار يسمح بإستمرار هذه الجريمة الشنْعاء فى حق الوطن التى ساهَمَت بنصيبٍ وافرٍ فى تدمير بنْيَتِهِ الزراعية إلى جانب غيرها من الجرائم المُماثلة التى تم إرتكابُها عَمداً على مدار العقود الماضية **كجريمة إلغاء نظام الدورة الزراعية** و**جريمة اللامبالاة فى حل مشكلة نقص الطمى الوارد مع مياه النيل** بعد إنشاء السد العالى و**جريمة خصخصة وبَيْع شركات الأسمدة الوطنية والتدمير العَمْدى لبعضها الآخر** و**جريمة السماح بإستيراد المبيدات الزراعية المُسَرْطِنة** و**جريمة إستبدال زراعة**

المحاصيل الضرورية لإستهلاك الشعب بالمحاصيل غير الضرورية وتبديد أموال الدولة فى إستيرادها وتوفيرها وجرائم الإستيلاء على الأراضى المخصصة للزراعة وتحويلها إلى منتجعات سكنية ترفيهية وجريمة التصالُح فى مخالفات البناء على الأرض الزراعية وغيرها من الجرائم التى يصعُب حصرُها فى هذه العُجالة.

ب. وهل يجهلون جميعاً أن إتخاذَ قرارات بتمليك الأراضى الزراعية التى تمثل أصولاً عامة من ثروات الوطن وملكيةً عامة لجميع أفراد الشعب ـ بغض النظر عن عدم أحقية أى مسؤول أياً ما كان موقعه فى إتخاذ أى قرار بالتصرُّف فى الثروات العامة للوطن لصالح فئة قليلة من أفراده ـ هو أسوأ الأساليب فى هذا الشأن الذى يجب أن يقتصر مجال إصدار القرار والتصرُّف فيه على حظر البيع أو التمليك لأراضى الدولة الزراعية أو القابلة للإستصلاح الزراعى وإباحة تأجيرها بحق الإنتفاع فى مجال الزراعة فقط وحظر تحويل طبيعة هذا النشاط إلى أى نشاطٍ آخر أو التصرُّف فى المساحة المؤجرة بأى شكل من الأشكال كالتأجير لآخرين مثلاً.

ت. وهل يجهلون أن توزيع المساحات الصغيرة من الأراضى الزراعية أو الأراضى القابلة للإستصلاح وتمليكها هو إعادة مُطابقَة مرةً أخرى لعواقب كارثة قانون الإصلاح الزراعى وما تسبب فيه من توريث وتقسيم وتفتيت مساحة الرقعة الزراعية إلى الحد الجالِب للخسارة الإقتصادية ؟.

ث. وهل يجهلون أن جميع المشروعات المماثلة التى تمت فى الفترة الماضية مثل مشروعات شباب الخريجين الزراعية إنتهت إلى الخسارة والفَشَل المُبين وإلى المتاجرَة بتلك الأراضى وبيعِها بسبب العجز عن إستصلاحِها وزراعتها لما يتطلبه ذلك من أموالٍ طائلة لا يمتلك الحد الأدنى المطلوبَ منها أيٌّ مِمَن حصل على جزءٍ من هذه الأراضى ؟.

ج. وهل يجهلون جميعاً أن الزراعة الإقتصادية المُرْبِحَة لم تعُد مثلما كانت نشاطاً فردياً أو عائلياً بل صارت قطاعاً إقتصادياً ضخماً يُشكِّل عِماد الدخل القومى للعديد من دول العالم المتقدم فضلاً عما يمثله من ضمانةٍ لا غِنى عنها للحفاظ على الأمن الإجتماعى والإستقرار الوطنى والأمن القومى ؟.

ح. وهل يجهلون جميعاً أن الإستثمار السليم والصحيح فى مجال الزراعة الإقتصادية يتطلب خبراتٍ علمية وإمكانياتٍ بحثية وأموالاً طائلة للوصول إلى الحدية الربحية المُرْضِيَة واللازمة للإستمرار ولتنمية جوانبها المتعددة الأطراف التى تشمل أساليب وتكنولوجيات الزراعة الحديثة والتصنيع الزراعى والتكامُل مع مشروعات الثروة الحيوانية التى ترتبط بها وضمانات التوفير المستمر لمتطلباتها الحيوية مثل المساحات الكبيرة والشاسعة من الأراضى الخصبة أو الأراضى القابلة للإستصلاح والمياه الصالحة للزراعة والأسمدة والمُخصبات الحيوية ووسائل المقاومة الحيوية ووسائل الحصاد والتخزين والتصنيع والتعبئة والنقل والتسويق .. الخ .. وغير ذلك من عشرات الجوانب التى تتطلب خطة قومية للنهوض بقطاع الزراعة وليس خططاً ساذجة وخاطئة ومُدمِّرَة ومحكوم عليها بالفشل مُسْبقاً تعتبر أن توزيع بضعة أفدنة على بعض الأفراد أو الأُسَر ـ وهو ما يبدو عملاً من قُبَيْل أنشطة التكافُل والتضامُن الإجتماعى ـ واحداً من المشاريع القومية التى ستنهض بقطاع الزراعة وتجلبُ الخيرَ للوطن مثلما يظن السيد وزيرُ الزراعة ويتوهَّم ذلك بقية أعضاء مجلس الوزراء وقانا الله مَغَبَّة خِططِهِم وجنَّب الوطن عواقِبَ أفكارِهِم وقيَّض له من يحميه من أذاها وأضرارِها.

٤. إننى أرجو من المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بصفته الجهة المسؤولة والقائمة على إدارة شئون الوطن حالياً وأناشده أن يتدخل فوراً لوقف هذا القرار الخاطىء وغير المسؤول الذى لا يَنُمُّ إلا عن قصور وجهل وغباء كلٍّ من شاركَ فيه سواء بالإقتراح أو بالصياغة أو بالتنفيذ والذى يعكس جهلاً وغباءاً لا يليقان بمَن يتقلد موقعاً للمسؤولية وعشوائية منكورَة لامُبالِيَة تتجاهَل وقائعَ التاريخ ومبادىء الإقتصاد وقواعد المنطق البديهية فى إتخاذ القرارات الهامة فى شؤون الوطن الحيوية. والله الموفق.

---

د. محمد سعد زغلول سالم
أستاذ الوراثة الطبية ـ كلية طب جامعة عين شمس
عضو لجنة الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية
المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا
المجالس القومية المتخصصة

Dr. Mohammad Saad Zaghloul Salem
Professor Of Medical Genetics
Faculty Of Medicine, Ain-Shams University
Cairo, Egypt
Phone : 0125874345
https://sites.google.com/site/mszsalem/